

مسوّغات أمّ الباب في التراث النحويّ

الدكتور إبراهيم محمّد الب *

الملخّص

يقف هذا البحث عند مصطلح كثر استخدامه في نحونا العربيّ تحت عنوان " أمّ الباب "، محاولاً تحديده، مع بيان المفاهيم التي استُخدمت للتعبير عنه، أو التي تنوعت للوصول إليه. وذلك من خلال تتبع قسم كبير من علماء النحو والأطّلاع على مؤلفاتهم. ثمّ يبحث في توظيف هذا المفهوم في التراث عبر ثلاثة عناوين فرعية هي: الأدوات غير العاملة التي قام النحاة بإعراب قسم كبير منها بناء على المعنى الذي تؤدّيه، فقدّموا براهين وحججاً لتسويغ أصالتها. والأدوات العاملة التي يختلف في بعضها الإعراب عن المعنى الدلاليّ أو السياقيّ الذي ترد فيه، وقد يتفق في بعضها الآخر الإعراب مع المعنى؛ كما أنّهم رأوا في هذه الأدوات خصوصيات تفرد بها كلّ أداة عن الأخرى في أثناء الاستدلال على الأصالة التي يتحدثون عنها. والأبواب النحويّة لبعض الأفعال التي بيّن البحث فيها المعطيات التي اعتُمدت، والمبررات التي سوّغت هذه التسمية تصرّيحاً أو تلميحاً. وهي مبررات تعود إلى الشكّل أحياناً، وتعتمد على المضمون أحياناً أخرى، وقد تأخذ بكليهما معاً.

الكلمات المفتاحية: أمّ الباب، المنزلة، الأصل.

• المقدمة:

في التراث النحويّ مجموعة من القضايا التي جعلت أصلاً. وهذا الأصل كثيراً ما عبّر عنه بمصطلح أمّ الباب. فقد دأب النحاة منذ سيبويه على الوقوف عند هذا المصطلح، يعزّون إليه كثيراً من مسائلهم وقضاياهم بأساليب مختلفة، وعبارات متنوّعة، تفضي جميعها إلى هذه الدلالة.

فأحياناً يكون تصرّيحاً لفظياً واضحاً، وأحياناً أخرى يكون بتعابير أو تسميات يمكن حملها على ذلك. كتصرّيحهم بالأصل أو الأصالة، والحمل، والمنزلة، ومجيء كلمة بمعنى كلمة أخرى، والمشهور أو

* - أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

الشّهرة، وكثرة الاستخدام... إلخ. وكلّها تسميات تعود إلى مفهوم " أمّ الباب " الذي عدّوه رأساً أو محوراً تدور حوله هذه الألفاظ، وتتسم بما يتّسم به، وتدلّ على ما يدلّ عليه. وليست هذه التسمية اعتباريّةً أو مصادفةً أو ظناً أو... وإنما هي - في تقديري - خلاصة فكرٍ منظمٍ منهجٍ حفظ التّراث اللغويّ، وبنى القاعدة التّحويّة بعد دراسة وفهمٍ حتّى اكتملت على صورتها الّتي أريد لها أن تكون؛ فكرٍ لم يكن ببعيدٍ عن المنطق ودلالاته، أو علم الكلام ومفاهيمه الفلسفيّة. فكلمة " أمّ " قد يكون فضلها نجاتنا القدماء ومن تبعهم لما لها من دلالة - في أذهانهم - على الأصالة، والبيان، والوضوح، والشّمول، والاتّساع، والتحدّد، وغير ذلك من الدّلالات الّتي تجعلها أكثرَ خصوبةً، وأشمل استيعاباً، وألصق بياناً بالمراد.

والحديث عن " أمّ الباب " حديثٌ يتّسع؛ إذ يجنحُ دلالة إلى مفهوم الأصل والفرع، والثّابت والمتغيّر، وما يعمل بشروط وبغير شروط. كما يجنح إلى تساؤلات مفادها: ما حدود " أمّ الباب "؟ وهل هو للمطرّد في العمل أو لغيره؟ ومتى يكون المصطلح شاملاً ومتى لا يكون؟. وهل للوظيفة التّحويّة أو للمحور الدّلاليّ أثر في ذلك؟. وأيندرج تحته ما ليس فيه خلاف في التّوع بين الاسميّة والفعليّة والحرفيّة أم ما فيه خلاف؟... وهذه الأشياء تحتاج إلى دراسة شاملة وقراءة مفصّلة للتّراث.

أهداف البحث وأهمّيته:

يهدف البحث إلى الوقوف عند ما تناوله النّحاة في تعابيرهم الّتي تندرج تحت هذا المصطلح، للكشف عن المسوّغات الّتي أتاحت لهم جعل ما وقفوا عنده أمّاً للباب، أو أصلاً للحمل عليه. ولن يخوض البحث في البني العميقة لمصطلح أمّ الباب، وإنّما سيتجاوزها مكتفياً بما تناوله النّحاة - تصريحاً أو تلميحاً - من ألفاظ اختصّت بوظيفة نحويّة ما؛ سواء أكان ذلك على مستوى حروف المعاني أم على مستوى بعض الأبواب التّحويّة المختلفة.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفيّ الذي يقوم على قراءة ما يتعلّق بهذه الظّاهرة في التّراث اللغويّ عامّةً، والنحويّ خاصّةً، ثمّ تصنيف تلك القراءة، وتبويب معطياتها، وتحليلها تحليلاً يُظهر النتائج المستمّدة من هذا الاستقراء.

البحث:

ورد مصطلح " أمّ الباب " في أغلب كتب النحو مصرّحاً به في مسائل متعدّدة تدرج تحت الأدوات غير العاملة، والأدوات العاملة، والأبواب النحويّة لبعض الأفعال.

- الأدوات غير العاملة:

في الأدوات غير العاملة عبارات كثيرة استُخدمت للتعبير عن الإعراب بالمعنى أو الدلالة. فقد أعرب النحاة كثيراً من هذه الحروف بناءً على المعنى، وليس بناءً على الوظيفة النحويّة. وأول هذه الحروف الهمزة التي هي أصل أدوات الاستفهام، وأمّ الباب فيه. وما تعبيرهم عن إعرابها بأنّها حرف استفهام إلاّ ترجمة لمعناها. وقد يكون لجعلهم إيّاها " أمّ الباب " مبرّرات وميزات لا نجدّها في غيرها من أدوات الاستفهام الأخرى. فسيبويه يرى أنّها في الأصل حرف استفهام، ولا تأتي لغیره، وليس للاستفهام حرف غيرها^١. وقد صرّح بأمرتها للاستفهام كلٌّ من ابن الحاجب، وابن يعيش، والزركشي^٢. وصرّح بأنّها أصل في الاستفهام كلٌّ من المراديّ وابن هشام الأنصاري^٣.

ثمّ راح النحاة يفتنون مبرّرات أصلتها أو تقديمها على غيرها. فمن ذلك أنّها ترد لمعانٍ أخرى غير الاستفهام الحقيقيّ، وأنّها تدخل على الإثبات وعلى النفي. ولها تمام التصدير، ويجوز حذفها بدليل، وتحمل عليها في الدلالة أدوات أخرى كما في " كم " الاستفهاميّة. ويمكن معادلتها بأمر كما يمكن الفصل بينها وبين الفعل، ويجوز دخولها على الواو والفاء وثمّ من حروف العطف... إلى ما هنالك من المسوغات التي تجعلها أكثر اتساعاً ودوراناً واستخداماً من أدوات الاستفهام الأخرى.

والأداة الثّانية من حروف المعاني التي عبّر النحاة عن إعرابها بمعناها هي السّين المختصّة بالمضارع. فهي حرف استقبال إعراباً ومعنى. ويبدو من تعابير النحاة ومصطلحاتهم أنّها الأصل في الدلالة على الاستقبال؛ وأنّ " سوف " محمولّة عليها " إلاّ أنّ سوف أشدّ تراخياً في الاستقبال من السّين وأبلغ

^١ - سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٩٩.

^٢ - ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج ٢، ص ٢٣٤. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٥١. والزركشي البرهان، ج ٤، ص ١٧٨.

^٣ - الرّجّاجي، الجمل في النحو، ص ١٣٤. والمراديّ، الجني الدانيّ، ص ٣١. وابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٨ - ٢٥.

تنفيساً^١. ويوضّح العكبري سبب اختصاص السّين بالفعل وقرّبها منه، وابتعاد "سوف" عنه، فيقول: "وإنّما اختصّت السّين بالفعل لأنّ معناها جواب لن يفعل، وكذلك سوف. إلّا أنّ سوف تدلّ على بعد المستقبل من الحال، والسّين أقرب إلى ذلك منها"^٢. وكأّن في هذا التّوضيح إشارة إلى أصالة السّين وفرعيّة "سوف". وهي أصالة قد تكون مستمدّة من عدد الحروف. فربّما دلّت قلّة الحروف على الأصالة، وكثرتها على التّفرّع. ولهذا الظّاهرة نظائر كثيرة في تراثنا اللّغويّ. نذكر منها ما وقف عليه ابن جنّيّ في "باب في زيادة الحروف وحذفها". فقد يكون الحرف مغنياً عن الفعل؛ كما التّافية الّتي تعني أنفي، وإلّا بمعنى أستثني، والواو بمعنى أعطف، و"هل" بمعنى أستفهم... إلخ.^٣ وقد تكون قلّة الحروف دالّة على قوّة المعرفة، وزيادتها دالّة على إرادة التّوكيد بها؛ يقول: "فأمّا عذر حذف هذه الحروف فلقوّة المعرفة بالموضع... وأمّا زيادتها فلإرادة التّوكيد بها"^٤.

وتكون "أي" حرف تفسير معنّي وإعراباً. وهي الأصل في هذا الباب، ولم يصرّح التّحاة بهذه الأصالة، ولكن يفهم من عباراتهم أنّها أصل ذلك. فالتفسير بالحروف لا يكون إلّا بالحرفين "أي" و"أن". وفي كتب التراث التحويّي إجماع على أنّ "أن" التّفسيرية محمولة على "أي". وهذا الحمل أو الأصالة عبّر عنه التّحاة بمصطلح المنزلة، بدءاً من سيبويه الذي عقد لذلك باباً قال فيه: "هذا باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي"^٥. ويكاد يجمع من ذكر التّفسير بأنّ على أنّها بمنزلة "أي"^٦. ولهذا الحمل مبرراته عندهم. فقد ذكروا ما يسوّغ أصالة "أي" وفرعيّة "أن". ومما ذكروه أنّ "أي" تكون حرف تفسير في المفردات والجمل، وتقع بعد القول وغيره، وليس في مجيئها للتفسير شروط

^١ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤٨. المراديّ، الجنيّ الذّاتيّ، ص ٥٩، ٤٥٨. وابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٨٤ - ١٨٥.

^٢ - العكبريّ، اللّباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٤٩.

^٣ - ابن جنّيّ، الخصائص، ج ٢، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

^٤ - المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٨٤.

^٥ - سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ١٦٢.

^٦ - المراديّ، الجنيّ الذّاتيّ، ص ٢٢٠، ٢٢٣. وابن هشام، المغنيّ، ص ٤٧، ١٠٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص

محدّدة. وأمّا " أن " فلا تكون إلّا في الجمل، ولا تأتي للتفسير إلّا بشروط، منها: أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه، وأن تتأخّر عنها جملة، وألّا يدخل عليها حرف جرّ. وأضاف ابن يعيش في الفرق بينهما عبارة قلّما وقف عندها التّحاة، وهي قوله: " فأما أي فتكون تفسيراً لما قبلها وعبارة عنه " ^١. ثمّ راح يشرح هذه العبارة مبيناً أنّ الجملة الواقعة بعد " أي " إمّا أن تكون توضيحاً قريباً بلفظه ممّا قبلها، كقوله:

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

وهذا ما عبّر عنه بقوله " تفسيراً لما قبلها ". وإمّا أن تكون هي نفسها ما قبل " أي "، كقولك: رَكِبَ بَسِيفِهِ؛ أَي وَسِيفُهُ مَعَهُ. وهذا ما عبّر عنه بقوله " عبارة عنه ".

وليس الأمر كذلك مع " أن ". فالكلام قبلها فيه شيء من الشّمول أو العموم أو الغموض؛ ثمّ تأتي " أن " لتفسّره وتوضّحه. ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنطَلِقِ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا وَاصْبِرُوا عَلَي آلِهَتِكُمْ...﴾ ص ٦ نجد أنّ المشي يكتلف عن الانطلاق، لأنّه تخصيصٌ وتحديدٌ وتقييدٌ، وأمّا الانطلاق فعموم وشمول واحتمال. ولذلك كانت " أي " أشمل في استخدامها من " أن " فجعلت أمّ الباب. أضف إلى ذلك أنّ " أي " لا تأتي إلّا لوظيفتين نحويّتين، هما: التّداء، والتّفسير. وأمّا " أن " ففيها أربعة أوجه نحويّة، هي: التّصّب، والتّخفيف، والزّيادة، والتّفسير. وربّما كان ذلك هو سبب جعلهم " أن " فرعاً و" أي " أصلاً.

وحرف الإضراب الذي لا يفارق هذا المعنى إلى غيره هو " بل ". وتعرب في تعبير التّحاة: حرف إضراب لا محلّ له من الإعراب. والإضراب معها كما يذكر التّحاة على نوعين: إبطاليّ وانتقاليّ. وقريظة هذا المعنى أن يأتي بعدها جملة. وأمّا إن جاء بعدها مفرد فهي حرف عطف لا حرف إضراب ^٢. ومعنى الإضراب كما يقول سيبويه " ترك شيء من الكلام وأخذ في غيره " ^٣. ودلالة أصالة " بل " في

^١ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤٠.

^٢ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٥١ - ١٥٢.

^٣ - سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٢٣.

الإضراب أمران^١: الأوّل أنّ معنى الإضراب لا يفارقها، ولم يُذكَر لها من المعاني غيره. والثاني أنّ "أو تأتي للإضراب بمعنى "بل"؛ وتحمل عليها في أداء هذه الدلالة.

ومزج النّحة في بعض الأدوات بين أكثر من مصطلح، وجعلوا هذا التّركيب المزجّيّ كالكلمة الواحدة. إذ رأوا في بعض الأدوات أكثر من معنى، بل إنهم لم يفصلوا بين المعاني الدّقيقة لبعض الأدوات فلجئوا إلى هذا التّركيب الشّنائيّ. من ذلك ما نراه في تعبيرهم عن "ألا" التي جعلوها حرف تنبيه واستفتاح. فمزجوا فيها بين الوظيفة التّحويّة والدلالة السّيّاقية. ويفهم من كلام ابن هشام أنّ التّنبية هو معناها، والاستفتاح هو وظيفتها التّحويّة؛ يقول في معرض حديثه عنها "تكون للتّنبية فتدلّ على تحقّق ما بعدها، وتدخل على الحملتين... ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبيّنون مكانتها ويُهْمِلون معناها"^٢.

ولم يذكر سيبويه في "ألا" غير التّنبية، يقول في باب عدّة ما يكون عليه الكلم: "وأما ألا فتنبية، تقول ألا إنّه ذاهب"^٣. وعلى هذه الدلالة حمل "أما" فجعل قولهم: أما إنّه ذاهب بمتزلة ألا إنّه ذاهب، ولم يذكر الاستفتاح^٤. وأما الرّمانيّ والرّجّاجيّ فيجعلان "ألا" تنبيهاً وافتتاحاً، ولم يذكر مصطلح الاستفتاح^٥. ويبدو أنّ هذا المصطلح نشأ بداية القرن السّابع الهجريّ.

ولهذه الأداة أصالة في هذا المعنى، لأنّ غيرها يحمل عليها، وهي لا تُحمَلُ على غيرها. ومما حُمِلَ عليها الأداة "أما" التي عدّوها حرف استفتاح بمتزلة "ألا"^٦. وكذلك حُمِلَتْ عليها "ها" التي للتّنبية^٧. ويبدو من استخدامهم مصطلح المتزلة أنّ الأصالة في "ألا" والفرعية في غيرها. وربّما حَمَلَهُم على هذه الأصالة الثّبات في "ألا" والتّغير في غيرها. فقد ذكروا أنّ "أما" تُحذَفُ ألّفها فتبقى بمعنى "

^١ - المراديّ، الجني الدّاني، ص ٢٢٩، ٢٣٥.

^٢ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٩٥ - ٩٦.

^٣ - سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٣٥.

^٤ - المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٢٢.

^٥ - الرّمانيّ، معاني الحروف، ص ١١٣، والرّجّاجيّ، حروف المعاني، ص ١١.

^٦ - المراديّ، الجني الدّاني، ص ٣٩٠. وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٧٨.

^٧ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١١٥ - ١١٦.

"ألا". ونقلوا عن العرب قولهم: أم والله لأفعلنّ؛ وهم يريدون "أما"، فحذفوا ألفها للتخفيف. كما ذكروا أنّ "ها" تكون للتنبية فتدخل على أسماء الإشارة وعلى الضمائر فقط، في مثل: هذا، وهذه، وها أنا ذا، وها هو ذا... إلخ. وذلك لتنبية المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة^١.

وتنفرد "ألا" بالأصالة في معنى آخر ذكره النحاة وهو العرض والتحضيض، وقد جعلوا التركيب ثنائياً وإن كان دوران العرض في كتبهم أكثر من التحضيض. ولم يصرّحوا بأصالتها، ولكن يفهم من كلامهم أنّها أصل وأنّ "ألا، وهلا، وأما، ولولا، ولوما" محمولة عليها. فقد ذكر ابن يعيش من حروف التحضيض "هلاً وألاً" من دون تحديد للأصل، ثمّ أضاف إليهما "لولا ولوما"، وأضاف إلى الآخرين دلالة الامتناع إضافة إلى التحضيض^٢. وذكر المرادي أنّ "ألا" تكون للعرض، وهي مختصة بالأفعال، نحو: ألا تنزل عندنا فتحدّثنا. وإنّ جاء بعدها اسم فهو مقدّر على إضمار الفعل. وتكون للتحضيض لأنّها مختصة بالطلب، ولكنّ التحضيض أشدّ توكيداً من العرض^٣. وأمّا ابن هشام فقد جعل "ألا" للعرض والتحضيض معاً. ووافق المرادي في أنّ العرض طلبٌ بليّن، والتحضيض طلبٌ بحثٌ وتوكيدٌ^٤.

ودلالة العرض والتحضيض في "ألا، وهلا، ولولا، ولوما" مطّردة عند معظم النحاة. ولكنهم لم يذكروا الأصل، ولم ينبهوا على حمل أداة على أخرى في هذه الدلالة ما عدا المرادي الذي يفهم من كلامه التصريح بأصالة "ألا" عندما قال عن "أما": "تكون للعرض كأحد معاني "ألا" المتقدمة الذكر"^٥.

وأياً ما كانت هذه الدلالة أو هذه المصطلحات فإنّ قرب "ألا" من أصالة العرض والتحضيض أكثر من غيرها، وأنّ التعبير بثنائية التركيب يشمل الإعراب والمعنى على حدّ سواء.

^١ - المرجع نفسه، ص ١١٦.

^٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، ص ١٤٤ - ١٤٥.

^٣ - المرادي، الجني الداني، ص ٣٨٢.

^٤ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٩٧.

^٥ - المرادي، الجني الداني، ص ٣٩٢.

ومّمّا عبّروا عن إعرابه بمعناه وكان أصلاً أو أمماً للباب هو حرف الجواب " نعم " الّتي أعربوها حرف جواب لا محلّ له من الإعراب، ومعناها عندهم لا يخرج عن الجواب وإن اختلفت ألفاظهم زيادةً أو نقصاً. فهي عند سيبويه عدّة وتصديقٌ من دون ذكر لمصطلح الجواب^١. وأضاف من جاء بعده مصطلح الجواب؛ فأوها حرف جواب، وهي عدّة وتصديقٌ، أو وعدٌ وإعلام. وتأتي لتصديق المخبر، أو إعلام المستخبر، أو وعد الطّالب^٢. وذكر بعضهم فروقاً بينها وبين بعض أحرف الجواب؛ وربّما كان في هذه الفروق ما يبيح لها تصدّر هذا الباب. وقد حملوا عليها مجموعة أدوات جعلوها أشبه بالفروع التابعة لها^٣. لأنّ " نعم " هي المحور أو المعيار الّذي كانوا يقيسون عليه؛ فقالوا في كلّ واحدة منها حرف جواب بمعنى " نعم ". وبذلك جعلوها أصلاً وجعلوا غيرها فرعاً تابعاً لها. ومّمّا يسوّغ هذه الأصالة أو الفرعيّة عبارتهم المكرّرة في كلّ أداة " حرف جواب بمعنى نعم " ^٤. وأمّا الأدوات المحمّولة عليها فهي: " إن، وإي، وبجل، وبلى، وجلل، وجير، وأجل، ولا " ^٥. ومّمّا يسوّغ جعلهم إيّاها أصلاً في الجواب - على الرّغم من أنّها وردت للجواب أربع مرّات في القرآن الكريم، ووردت " بلى " اثنتين وعشرين مرّة - أنّها أكثر استخداماً وتداولاً من " بلى "، وهي تصلح في الأماكن كلّها. وأمّا بلى فلا تصلح إلّا بعد التّفي. وبذلك تحمل " نعم " من الاتّساع في الاستخدام ما لا تحمله " بلى ". يقول ابن هشام: " والحاصل أنّ " بلى " لا تأتي إلّا بعد نفي، وأنّ " لا " لا تأتي إلّا بعد إيجاب، وأنّ " نعم " تأتي بعدهما " ^٦.

- الأدوات العاملة:

الأدوات العاملة هي الّتي تحمل وظيفة نحوية مستقلة عن معناها الدّلاليّ أو السّياقيّ. إذ تأتي عاملة للجرّ أو التّصب أو الجزم، ويكون معناها مختلفاً في التّعبير عن إعرابها. وأحياناً قد يجمعون في إعرابهم

^١ - سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٢٣.

^٢ - الرّمانيّ، معاني الحروف، ص ١٠٤. والرّجّاجيّ، حروف المعاني، ص ٦. والمراديّ، الجنيّ الدّانيّ، ص ٥٠٥ - ٥٠٦.

^٣ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٥٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٢٣.

^٤ - على سبيل المثال: ابن هشام، مغني اللبيب: ٥٦، ١٠٥، ١٥١، ١٦٢... إلخ.

^٥ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٢٤. وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ج ٢، ص ٢١٣ وما بعدها.

^٦ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٥٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٢٣.

بين المعنى والوظيفة التحويلية، فيقولون مثلاً: الباء حرف جرّ وقسم، " أن " حرف مصدرِيّ ونصب واستقبال... إلخ. والفرق بين هذا النوع وما سبقه أن الأداة هنا لها دلالة سياقية وعمل نحويّ وظيفي؛ وإن كان في هذا العمل خلاف. إذ جعل بعضهم العمل للأداة نفسها، وعزاه بعضهم لغيرها. ومهما يكن فإنّ هذا النوع يختلف عمّا سبقه؛ لأنّ الأدوات غير العاملة التي مرّت سابقاً كان المصطلح واحداً فيها إعراباً ودلالة. والأدوات العاملة التي صرّح النحاة بأمتيتها للباب تصریحاً أو تلميحاً هي أكثر من تلك التي لم تعمل. وكانوا يصرّحون بأَمّ الباب أحياناً، ويعيرون عنه أحياناً أخرى بمصطلحات دالة على ذلك كالأصل والفرع، أو القوّة، أو المترلة، أو كثرة الاستعمال، أو الحمل، أو القياس، أو ما يوحي بذلك.

فقد ذكر النحاة أنّ الباء هي أصل حروف القسم. تجرّ ما بعدها عملاً وتحمل معنى القسم دلالة. ولهذه الأصالة مبرراتها عندهم. فالباء تنفرد بأمور لا تجوز في غيرها، منها: جواز ذكر الفعل معها، وجواز دخولها على الضمير، وجواز استخدامها في القسم الاستعطائي، وهي تجرّ في القسم وفي غيره^١. وهي عند النحاة أكثر أدوات القسم استخداماً؛ إلاّ سيبويه الذي جعل الواو أولاً، ثمّ الباء بعدها؛ قال: " وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كلّ محلوف به، ثمّ التاء... " ^٢. وجعل بعضهم الواو بدلاً من الباء، والتاء بدلاً من الواو، يقول الزمخشري: " الباء هي الأصل، والتاء بدل من الواو المبدلة منها " ^٣. وهذه الميزات لا توجد في غير الباء من أحرف القسم. ولذلك كانت الأحرف الأخرى محمولةً عليها، وفرعاً لها. وأمّا الأحرف المحمولة عليها كالواو، والتاء، واللام، والهمزة فليس لأيّ منها ميزات الباء؛ وهي أحرف مشروطة بدخولها على اسم الله تعالى، وبوجوب حذف فعل القسم معها.

^١ - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٣٧٤. والمرادي، الجني الداني، ص ٤٥. وابن هشام، المغني، ص ١٤٣. والسبوي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٧٧ - ٤٨٢.
^٢ - سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٤٩٦.
^٣ - الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص ١٢٢. المرادي، الجني الداني، ص ٥٧. وابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٥٧.

ومّا فيه أصالة تقاس عليها أدوات أخرى أو تُحمَلُ عليها الواو العاطفة الّتي عبّر التّحاة عنها نحوياً بالعطف، ودلاليّاً بأكثر من مفهوم؛ كالإشراك، والجمع، والترتيب، والمعيّة... إلخ. ولها أحكام تنفرد بها عن غيرها من أحرف العطف الأخرى تبلغ ما يقرب من ستّ عشرة ميزة^١. وقد صرّح بعضهم بأنّها أمّ الباب في العطف، يقول المراديّ: " وهذا أصل أقسامها وأكثرها، والواو أمّ باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، وهي مشرّكة في الإعراب والحكم " ^٢. وعبّر عن أصالة الواو في العطف غير واحد التّحاة. وبناء على هذه الأصالة حُمِلتُ عليها أحرف العطف الأخرى. وقد يكون في بعض مصطلحاتهم ما يعلّل سبب أصالتها. فهي لا تدلّ إلاّ على الإشراك أو الجمع، والأدوات الأخرى تدلّ على الإشراك وعلى شيء آخر. ولذلك كانت الواو كالمفرد وبقية الأدوات كالمركّب. وبالقياس المتبع عند التّحاة فإنّ المفرد أصل للمركّب وسابق عليه. ويفهم من حديثهم عن أحرف العطف أنّ هذه الواو الّتي هي أمّ الباب ميزتين لا تتحقّقان في غيرها: الأولى انفرادها بأحكام خاصّة لا نجدّها في الأحرف الأخرى. والثانية أنّها للإشراك في الإعراب والحكم معاً. يضاف إلى ذلك أنّها سامية الأصل في العطف، وأحوالها العواطف إمّا موضوعة اختصّت في وضعها بالعربيّة، وإمّا أنّها لم تستخدم في كلّ اللغات السّامية^٣. وقد حُمِلَ على هذه الواو أحرف أخرى للعطف، فذكر التّحاة أنّ " أو " تكون بمعنى الواو، و" إلاّ " تكون بمتزلة الواو في التّشريك في اللفظ والمعنى^٤.

وفي حروف الجرّ الأصليّة يفهم من تعابير التّحاة أنّ " من " هي أمّ الباب في ذلك. إذ حُمِلَ عليها كثير من حروف الجرّ عملاً ودلالة. ويرى التّحاة أنّ لها صدرَ الباب لأسباب. منها كثرة الاستعمال، وسعة التّصرّف، ووقوعها في أوّل حروف الجرّ. يقول ابن يعيش في شرحه معللاً تقديمها وتصدّرها لدى الزّمخشرّيّ: " قد صدر صاحب الكتاب كلامه وابتدأه بمن، وهي حرّية بالتّقديم لكثرة دورها في الكلام، وسعة تصرّفها... " ^٥. ثمّ بيّن أنّ السّعة والتّصرّف يقومان على أمور متعدّدة، منها: ابتداء

^١ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٦٤. والسيوطي، الأشباه والتّظائر، ج ٢، ص ١١٨.

^٢ - المراديّ، الجني الدّاني، ص ١٥٨.

^٣ - برجشتراسر، التّطور التحويّ للغة العربيّة، ص ١٧٨.

^٤ - ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٠١، والمراديّ، الجني الدّاني، ص ٢٢٩.

^٥ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٠.

الغاية زمانية ومكانية، وكونها للتبعيض، وبيان الجنس، والبدل، ولانتهاء الغاية عند بعضهم، وجواز زيادتها، واحتصاصها بجرّ الظّروف بعد وقبل ودون وعند ولدن ولدى وحيث....

ومن تصدّرها للباب حمل مذ ومنذ عليها، يقول الزّجاجي: " منذ في الزّمان بمترلة من في سائر الأسماء " ^١. وهي واحدة من حروف الجرّ الأصليّة في اللغات السّامية ^٢. ويذكر النّحاة أنّها من أقوى حروف الجرّ استخداماً، ويبدوون بها عند ذكرهم لحروف الجرّ. وما هذه الميزات إلّا دلالة على أصالتها وتصدّرها وتقدّمها على حروف الجرّ الأخرى.

وفي التّداء تتصدّر " يا " هذا الباب. وهي ممّا صرّح به في كونها أمّاً للباب في ذلك. ويذكر النّحاة لها مجموعة من الميزات التي تؤهّلها لذلك. فهي أصل حروف التّداء، تستعمل للقريب والبعيد، وتكون للاستغاثة والتّندبة والتّعجب، وقد صرّح ابن يعيش بذلك فقال: " فلما كانت تدور فيه هذا الدّوران كانت لأجل ذلك أمّ الباب والأصل في حروف التّداء " ^٣. وممّا يضاف إلى خصائصها وميزاتها ومبررات تصدّرها للباب أنّها تعمل ظاهرة ومقدّرة؛ إذ لا يقدر عند الحذف غيرها. وينادى بها اسم الله عزّ وجلّ. كما ينادى بها أيّها وأبيّها. ولم يستخدم في القرآن الكريم من أدوات التّداء غيرها. ويجوز أن يليها غير المنادى كالفعل، والحرفين " ليت "، و" ربّ "، والجملة الاسميّة.

وفي التّواصب حدّد النّحاة أمّ الباب بأنّ التّاصبية، ومن تعابيرهم الدّالة على أصالتها وتصدّرها للباب قولهم: " هي أصل التّواصب، هي أمّ الباب باتّفاق، بل هي أمّ الباب، هي مختصّة بالأفعال في هذا الباب... " ^٤. ثمّ ذكروا مسوّغات هذا التّصدّر فأروها تمتاز عن غيرها من التّواصب بالعمل ظاهرة

^١ - الزّجاجي، الجمل في التحو، ص ١٣٩.

^٢ - برحشتراسر، التّطور التّحويّ للغة العربيّة، ص ١٦٠.

^٣ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١١٨. كما صرّح بذلك غير واحد من النّحاة. المرادي، الجني الدّاني، ص ٣٥٤. وابن هشام، المغني، ص ٤٨٨. والسّيوطي، الأشباه والتّظائر، ج ٢، ص ١٢٤.

^٤ - العكبري، اللباب، ج ٢، ص ٣٠، ٣٤. وابن يعيش، الإيضاح في شرح المفصل، ج ١، ص ١٥. والمرادي، الجني الدّاني، ص ٢١٧. وابن هشام، المغني، ص ٢٤١. والسّيوطي، الأشباه والتّظائر، ج ٢، ص ١٣٥.

ومضمرة، وبجواز الفصل بينها وبين منصوبها بشبه الجملة، وباتّفاق التّحاة عليها واختلافهم في غيرها، وبحمل الأحرف النّاصبة عليها، إذ يرى العكبريّ أنّ "لن" و"إذن" تنصبان لشبههما بأنّ^١.

وفي جواز الفعل الواحد تعدّد "لم" أمّا للباب. ولم يصرّح التّحاة بذلك، ولكن يفهم من عباراتهم أنّها كذلك. فقد بدأ التّحاة بها في تصنيف الجواز، يقول سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها: "وذلك لم ولما واللام الّتي في الأمر... ولا في التّهي؛ وذلك قولك لا تفعل فإنّما هي بمنزلة لم"^٢. وقد حُمِلت عليها "لما" في العمل والمعنى، يقول ابن هشام: "تختصّ بالمضارع فتجزمه وتقلبه ماضياً كالم"^٣. فدلّيل كونها أمّ الباب أمران: البداية بها عند الوقوف على الجواز، وحمل "لا" و"لما" عليها.

وأما في الجازم فعليّن فجاءت "إن" منصوباً على أنّها أمّ الباب؛ وهي عندهم تارة أمّ الجزاء، وتارة أمّ حروف الشّرط أو أدواته، وقد يطلقون عليها مصطلح الأصل في أدوات الشّرط الجازمة فعليّن^٤. ومسوّغ ذلك أنّ لها في التّصريف ما ليس لغيرها، إذ تستعمل ظاهرة ومضمرة مقدّرة، ويحذف بعدها الشّرط فيقوم الاسم على إضمار الفعل، وتحمل عليها بقية أدوات الشّرط الّتي تكون بمعناها، ويُتّسع فيها ما لا يُتّسع في غيرها؛ فيُفصّل بينها وبين مجزومها بالاسم. وهي من أحرف الشّرط القديمة في اللغات السّامية^٥... كلّ ذلك جعلها تتصدّر باب الشّرط، كما جعلها تحمل من الميزات ما لا يوجد في غيرها.

ومن الحروف العاملة الّتي جُعِلت أمّا للباب الحرف المشبّه بالفعل "إن"، وقد صرّح بعضهم بذلك؛ إذ نقل السيوطيّ عن أبي البقاء في التّبيين أنّها أصل الباب، فقال: "قال أبو البقاء في التّبيين: أصل الباب إنّ"^٦. ودليل كونها أمّ الباب تسمية الباب بها، وتصدّرها في أثناء ذكر الأحرف المشبّهة

^١ - العكبريّ، اللباب، ج ٢، ص ٣٢ - ٣٤.

^٢ - سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٨.

^٣ - ابن هشام، المغني، ص ٣٦٧. المراديّ، الجني الدانيّ، ص ٥٩٢.

^٤ - انظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٣٤. والعكبريّ، اللباب، ج ٢، ص ٥٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص

١٥٦. المراديّ، الجني الدانيّ، ص ٢٠٨.

^٥ - برجشتراسر، التّطور التحوّيّ للغة العربيّة، ص ١٩٧.

^٦ - السيوطيّ، الأشباه والتّظائر، ج ٢، ص ٧٦.

بالفعل. ففي كتب النحو ما لا يحصى من قولهم " باب إنَّ وأخواتها ". وفي ذكرهم للأحرف المشبَّهة بالفعل يبدوون بها. كما أنَّهم حملوا عليها الأحرف المشبَّهة الأخرى؛ فقد حمل عليها ابن هشام " أنَّ " المفتوحة فقال: " تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحَّ أنَّها فرع عن " إنَّ " المكسورة " ^١. كما حمل عليها " لكنَّ، وكأَنَّ، ولعلَّ، ولا النَّافية للجنس.... وفي حديثهم عن الأحرف المشبَّهة بالفعل تتكرَّر عبارة: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات إنَّ الدَّالة على توكيد مضمون الجملة. وهي تُفوقُ أخواتها بأنَّ دلالة التَّوكيد فيها بعد دخولها على الجملة كدلالتها قبل دخولها؛ وبأنَّ الكلام يصدرُ بها ولا يصدرُ بأخواتها ^٢.

وفي الاستثناء جعل النَّحاة " إلاَّ " أمَّا لهذا الباب، يقول العكبري: " وأصل أدوات الاستثناء " إلاَّ " لوجهين: أحدهما أنَّها حرف، والموضوع لإفادة المعاني الحروف؛ كالنفي والاستفهام والتَّداء. والثَّاني أنَّها تقع في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء فقط. وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها، ويستعمل في أبواب آخر " ^٣. ويقول ابن يعيش: " إلاَّ أمَّ حروف الاستثناء وهي المستولية على هذا الباب " ^٤. وأمَّا سيبويه فقد ذكرها فريدة في حروف الاستثناء، إذ لم يجعل للاستثناء حرفاً أصلياً غيرها، ثمَّ حمل الباقي عليها، يقول: " فحرف الاستثناء " إلاَّ " وما جاء من الأسماء فيه معنى " إلاَّ " فغير وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى " إلاَّ " فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا " ^٥.

والمتَّبِع لما نقله النَّحاة يجد أنَّ لهذه الأداة ميزاتٍ وخصائص لا توجد في غيرها، ممَّا جعلها صدرًا في هذا الباب وأصلاً له؛ سواء أكان ذلك على صعيد التَّركيب أم على صعيد المتزلة. فعلى صعيد التَّركيب هي مركَّبة من حرفين هما: إنَّ ولا؛ ثمَّ خففت التَّون وأدغمت في اللام فصارت " إلاَّ ". وعلى صعيد المتزلة جعلت أصلاً لأنَّها تنقل الكلام من حال إلى حال كالحروف. فهي تنقله من العموم إلى

^١ - ابن هشام، المغني، ص ٥٩.

^٢ - انظر المرادي، الجني الداني، ص ٥٦٨، ٥٧٩. وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ج ٢، ص ١٥٧ - ١٥٨.

^٣ - العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٣٠٢.

^٤ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٧. أيضاً السَّيوطي، الأشباه والتَّنظائر، ج ٢، ص ٩٦.

^٥ - سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٠٩.

الخصوص. ومّا زاد من أصلتها أنّ عدداً من أحرف الاستثناء حُمِلَ عليها، وكان بمعناها؛ كأو، وحتىّ، وحاشا، وعدا، وليس، ولا يكون... إلخ.

- الأبواب التحوّية لبعض الأفعال:

وفي أبواب الأفعال جاء مصطلح أمّ الباب تصرّيحاً أو تلميحاً في بابي الأفعال المتعدّية لمفعولين، والأفعال الناقصة. ففي باب المتعدّي لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر يمكن اعتماد "ظنّ" أمّا للباب. ولم يصرّح النحاة بأمتيتها للباب، ولكن يفهم ذلك من ترتيبهم لهذه الأفعال، ومن تسميتهم للباب بقولهم: "باب ظنّ وأخواتها"، وأحياناً بقولهم: "باب ظنّ وعلم".^١ فيقدّمون "ظنّ" على "علم". وما هذا التقدّم إلاّ أصالة لظنّ وفرعية لغيرها. وهناك دليل آخر وهو أنّ كلّ أفعال هذا الباب محمولة عليها، وأنّ بعض الأفعال من غير هذا الباب حُمِلتُ عليها أيضاً كالفعل "تقول" الذي أجروه بجرى الظنّ بشروط معروفة، ولم يجروه بجرى غيره. وأظنّ أنّ تقدّمهم الظنّ على العلم كان من باب الدلالة المنطقية؛ لأنّ الظنّ أوّل ما يخطر بالبال، فهو حدث غير مؤكّد، وسابق على العلم. فكلّ علم يمرّ بمرحلة الظنّ أو ما يعادلها كالتجريب وغيره، وأمّا الظنّ فليس من شروطه المرور بمرحلة العلم.

أمّا الأفعال الناقصة فهي كان وأخواتها، وكاد وأخواتها. ويعبرون عن الناقصة تعميماً بكان وأخواتها، وعن المقاربة والرجاء والشروع بكاد وأخواتها. وقد صرّح النحاة بأنّ "كان" هي أمّ الباب في الأفعال الناقصة، يقول ابن يعيش: "فكان مقدّمة لأنّها أمّ الأفعال لكثرة دورها وتشعب مواضعها"^٢. ويرى العكبريّ هذا الرأى إلاّ أنّه يضيف تعليل المسألة فيقول: "وإنّما كانت (كان) أمّ هذه الأفعال لخمسّة أوجه: أحدها سعة أقسامها. والثاني أنّ (كان) التامة دالة على الكون، وكلّ شيء داخل تحت الكون. والثالث أنّ (كان) دالة على مطلق الزمان الماضي، ويكون دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها، فإنّها تدلّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء. والرابع أنّها أكثر في

^١ - العكبريّ، اللباب، ج ١، ص ٢٤٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ٧٧ - ٧٨. والسّيوطي، همع

المواضع، ج ١، ص ٥٣٦. والسّيوطي، الأشباه والتظانر، ج ٢، ص ٧٩.

^٢ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ٩٠.

كلامهم، ولهذا حذفوا منها التّون إذا كانت ناقصة في قولهم: لم أك. والخامس أنّ بقيّة أحوالها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك: كان زيدٌ أصبح منطلقاً، ولا يحسن: أصبح زيدٌ كان منطلقاً^١.

وذُكِرَ لكان كثير من الميزات التي تسوّغ كونها أمّ الباب، يمكن إجمالها بما يلي^٢:

- ١- تعمل بلا قيد أو شرط، وقد يكون اسمها ضميراً للشئان.
 - ٢- تتصرّف تصرّف تامّاً فيأتي منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل والمفعول والمصدر....
 - ٣- في دلالتها على الحدث زيادة على أحوالها اللواتي يتصرّفن، لأنّها لا ترتبط بزمان محدد، في حين أنّ أحوالها من أمثال (أصبح، أضحى بات، أمسى) ترتبط به.
 - ٤- يجوز حذفها مع اسمها فتعمل محذوفةً كما تعمل مذكورة.
 - ٥- تحذف نونها للتخفيف إن كانت في المضارع الجزوم (لم أك، ولم يك).
- ومما لا يخفى على أحد أنّ استخدامها في القرآن الكريم يفوق أحوالها فوقاً لا يحصى. كلّ ذلك جعلها تتصدّر الباب لتكون عماداً فيه وأصلاً من أصوله، حتّى إنهم يسمّون الباب بها فيقولون: (باب كان وأحوالها). وما هذه التسمية إلاّ دليل على تصدّرها للباب وأصالتها فيه واستحقاقاً له.
- وفي القسم الثّاني كان معظم التّحاة يبدؤون بكاد عند ذكرهم لأفعال المقاربة والرّجاء والشروع. ويعبرون عن ذلك بقولهم: (باب كاد وأحوالها). ويذكر السيوطي أنّ أشهر أفعال المقاربة هو "كاد" وفي هذه الشّهرة إقرار لأصالتها، وفرعيةً لغيرها، أو حمل عليها. ويبدو أنّ الذي أصل "كاد" أنّها تفوق في تصرّفها بقيّة أحوالها. إذ يأتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر. وقد نُقِلَ عن قطرب قوله: مصدر "كاد" كيداً وكيدوداً، وقال بعضهم كوداً ومكاداً^٣. ومما يعزّز تفوقها أنّ شواهدا قرآنيّة وشعرية؛ في حين أنّ شواهد أحوالها ليست كذلك. فقد وردت في القرآن الكريم ماضية ومضارعة. فجاءت بصيغة الماضي في عشر آيات؛ وفي صيغة المضارع في أربع عشرة آية، ووردت في

١- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٦٥ - ١٦٦.

٢- السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٠٨ - ٤٤٦.

٣- السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٦٨.

٤- المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٧١ - ٤٧٢.

الشّعْر العربيّ كثيراً. في حين أنّ أحوالهما لم يردنَ في القرآن الكريم مطلقاً ما عدا عسى التي وردت في القرآن الكريم ثلاثين مرّةً؛ إلّا أنّها لم تكن ناقصة في كلّ ما وردت فيه. يضاف إلى ذلك أنّ في مجيئها ناقصةً خلافاً بين التّحاة؛ ولا سيّما عندما تليها " أنّ " والفعل مباشرة. وهذا أكثر ما وردت عليه في القرآن الكريم.

ومما يمكن إلحاقه بمصطلح أمّ الباب في الأفعال الفعل التّاقص " ليس " الذي يتصدّر الأصالة في التّفني والعمل. ويمكن الجنوح بهذه الأصالة إلى أنّها أمّ الباب في نقصان التّفني. ومما يؤكّد ذلك حمل بعض الأدوات عليها في المعنى والعمل. وهي أدوات لا تقوى على عمل " ليس "، لأنّ عملها مشروط بشروط خاصّة. من ذلك أنّ " لا " تأتي عاملة عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر، مع مخالفتها لها في بعض الأمور^١. وأنّ " ما " تعمل عمل ليس بشروط لأنّها تشبهها في التّفني عموماً، وفي نفي الحال غالباً، كما تشبهها في دخولها على الجملة الاسميّة^٢. وتأتي " لات " بمعنى " ليس " فتحمل عليها في العمل والمعنى. ومما حمّله بعض التّحاة على ليس في المعنى والعمل " إنّ " التّافية^٣. وقد أسهب التّحاة في الشّروط التي تجيز إعمال هذه الحروف عمل "ليس". وكلّها تفضي إلى أنّها أدوات دون " ليس " في عملها. وحمل هذه الأدوات على ليس يبرّر لنا أصالة ليس، وفرعيّة ما حمّلَ عليها.

نتائج البحث:

يبدو ممّا تقدّم أنّ مصطلح " أمّ الباب " مصطلح مستخدم في التّراث، ثابت فيه، وقد تمّ التعبير عنه بعبارات مختلفة تُفضي جميعها إلى حقل دلاليّ واحد. ويمكن أن نسجّل إزاءه التّنتائج التّالية:

١- إنّ مسوّغات " أمّ الباب " لا تعود إلى سبب واحد فقط، وإنّما تتعدّد الأسباب لهذه التّسمية.

^١ - المراديّ، الجني الدّاني، ص ٢٩٢. وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣١٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٠٨. والسّيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٥٦.

^٢ - المراديّ، الجني الدّاني، ص ٣٢٣. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٠٨. والسّيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٤٧-٤٥١.

^٣ - المراديّ، الجني الدّاني، ص ٤٨٧، ٢٠٩. وابن هشام، مغني اللبيب، ص ٣٣٥. والسّيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٤٥٨، ٤٥٣.

- ٢- وقوف النَّحاة عند هذا المصطلح ينمّ على تأمل وفهم للتّراث؛ وما فيه من خصائص تتمييز بها العربيّة ونظامها التّركيبيّ.
- ٣- كثيراً ما عبّر النَّحاة عن الإعراب بالمعنى؛ إذ كانوا يلجؤون إلى المعنى في إعرابهم قسماً كبيراً من الأدوات.
- ٤- في أثناء الوقوف على الأدوات يتبيّن لنا أنّ النَّحاة كثيراً ما عمدوا إلى حمل أداة على أخرى في الدّلالة، وربّما ذهبوا إلى ذلك في تعييدهم لعمل عدد من الأدوات التّحويّة.
- ٥- يتردّد مصطلح " أمّ الباب " في كثير ممّا وقف عليه النَّحاة. سواء أكان ذلك في الأدوات أم في الأبواب التّحويّة المتفرّقة.
- ٦- هناك عدد من الأدوات لم يذكر لها النَّحاة المتقدّمون إلاّ وظيفة واحدة كالأداة " إلاّ "، ثمّ حملوا عليها عدداً من الأدوات الأخرى.
- ٧- تُظهِر مادّة البحث أنّ هذا المصطلح يكثر في الأدوات سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، ويقال في الأبواب التّحويّة.
- ٨- يتبيّن من البحث أنّ الباب التّحويّ كلّما ابتعد عن الشّبه بالأداة ازداد بعده عن هذا المصطلح، وقّلت فيه المسوّغات التي يمكن الاعتماد عليها.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- برجشتراسر، التطوّر التّحويّ للغة العربيّة، محاضرات جمعها د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرّفاعي بالرياض، ١٩٨٢ م.
- ٢- ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى، د. ت.
- ٣- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدّوّبيّ، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق د. إبراهيم عبد الله، الطبعة الاولى، دمشق، دار سعد الدّين، ٢٠٠٥ م.
- ٤- الرّمانيّ التّحويّ، أبو الحسن عليّ بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شليبيّ، القاهرة، دار نهضة مصر، د. ت.

- ٥- الزّجاجيّ، عبد الرّحمن بن إسحاق، **الجمل في النّحو**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطبعة الاولى، دار الأمل الأردنّ، مؤسّسة الرّسالة بيروت، ١٩٨٤ م.
- ٦- _____، **حروف المعاني**، تحقيق د. علي توفيق الحمد، الطبعة الاولى، دار الأمل الأردنّ، مؤسّسة الرّسالة بيروت، ١٩٨٤ م.
- ٧- الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث، ١٩٥٧ م.
- ٨- الزّمخشريّ، محمود بن عمر، **الكشاف**،، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٩٨٦ م.
- ٩- سيّويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٦ م.
- ١٠- السّيوطيّ، جلال الدّين: **الأشباه والتّناظر في النّحو**، مراجعة وتقديم د. فايز ترحيبيّ، ط١، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ١٩٨٤ م.
- ١١- _____، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدّين السّيوطيّ، تحقيق د. عبد الحميد هندائيّ، القاهرة: المكتبة التّوقيقيّة، د ت.
- ١٢- العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١ تحقيق غازي مختار طليمات، ج٢ تحقيق د عبد الإله نبهان، الطبعة الاولى، دار الفكر المعاصر بيروت، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٥ م.
- ١٣- المراديّ، الحسن بن قاسم، **الجنّي الدّانيّ في حروف المعاني**، تحقيق د. فخر الدّين قباوة، أ. محمّد نديم فاضل، الطبعة الثانية، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣ م.
- ١٤- ابن هشام الأنصاريّ، عبد الله جمال الدّين، **مغنيّ اللبيب عن كتب الأعراب**، تحقيق د. مازن المبارك، أ. محمّد علي حمد الله، مراجعة أ. سعيد الأفغانيّ، الطبعة الخامسة، بيروت: دار الفكر ١٩٧٩ م.
- ١٥- ابن يعيش، موفّق الدّين، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت: مكتبة المتنبيّ القاهرة، د ت.

Justifying the use of “Um-ol-Baab” in Syntax

Dr. Ibrahim Mohammad Al-Bab*

Abstract

This research is concerned with a concept called “Um-ol-Baab”, which has wide applications in syntax. This article attempts to clarify this concept and specify terms which are used to directly or indirectly refer to it. This has been done by examining the views and works of a good number of syntacticians. Three subgroupings have been revealed :١) devices the structure of which are compatible with their meanings, ٢) devices which are questionable as to their meaning or purpose , and ٣) devices the structure of which does not match their meanings. Syntactic scholars suppose that these devices have unique properties. The investigation of the syntactic categories of some of the verbs yielded significant findings and revealed justifications for this term. Those justifications are sometimes related to forms, sometimes related to content, and sometimes to both.

Keywords: Um-ol-Baab, Status , Principle

* Assistant Professor in Arabic Language and Literature Department at Teshreen University, Syria.

توجیه های أمّ الباب در میراث نحوی

دکتر ابراهیم محمد البب *

چکیده

این پژوهش در مورد اصطلاحی تحت عنوان «أمّ الباب» سخن می گوید که در نحو عربی کاربرد فراوان دارد؛ تلاش شده است که این اصطلاح مشخص شود و مفاهیمی که برای بیان آن بکار گرفته شده یا برای رسیدن به آن به صورت های مختلف استفاده شده بیان گردد. این کار از طریق بررسی نظرات و تألیفات بخش وسیعی از علمای نحوی صورت گرفته است. سپس در مورد بکارگیری این مفهوم در میراث از طریق سه عنوان فرعی انجام شده که عبارتند از: 1- ادات های غیر عاملی که نحوین بخش وسیعی از آنها را بر اساس معنایی که دارند ترکیب کرده اند؛ و برهان ها و حجت هایی برای توجیه اصالت آن ارائه کرده اند. 2- ادات های عاملی که در برخی از آنها ترکیب در مورد معنای دلالی یا سیاقی ای که بر آن وارد می شود دچار اختلاف است. 3- در برخی دیگر از این ادات ها ممکن است ترکیب با معنی توافق داشته باشند. علمای نحو معتقدند این ادات ها ویژگی های منحصر به فردی دارند. باب های نحوی برخی از فعل هایی که این پژوهش مورد بررسی قرار داده است دستاوردهای قابل توجهی دارد و توجیهاتی که این نام را به صورت صریح یا تلمیحی توجیه کرده است. این توجیهات گاهی مربوط به شکل است و گاهی مربوط به مضمون و گاهی مربوط به هردو.

کلید واژه ها: أمّ الباب، جایگاه، اصل.

* - استادیار، گروه زبان و ادبیات عربی، دانشگاه تشرین، لاذقیه، سوریه.